

**The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment: A Comparative Applied Study on
a Selected Sample of Arab Countries**

Omar Alnajjar *

omar.ra2223@gmail.com

Nahil Saqfalhait *

nahil.saqfalhait@ju.edu.jo

Omar Alzoubi*

o_alzoubi@ju.edu.jo

Received: 5 /10 /2025

Accepted: 3 / 12/2025

Abstract:

This study aims to analyze the impact of corruption on foreign direct investment inflows in a sample of ten Arab countries over the period (2013–2021), considering differences across income levels. Panel data techniques were employed, and three econometric models were estimated: the first for all countries, the second for high-income countries, and the third for middle-income countries. The results revealed a statistically significant negative relationship between corruption and indirect foreign investment across all models, supporting the "Sand-the-Wheel" hypothesis. The findings also showed that the impact of corruption was greater in high-income countries than in middle-income countries. The study highlights the importance of enhancing transparency and improving the investment climate in Arab countries.

Keywords: Corruption Perceptions Index, Foreign Direct Investment, Arab countries.

* Department of Business Economics, Faculty of Business, University of Jordan, Jordan.



أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية مقارنة على عينة مختارة من الدول العربية

عمر النجار*

omar.ra2223@gmail.com

نهيل سقف الحيط*

nahil.saqfalhait@ju.edu.jo

عمر الزعبي*

o_alzoubi@ju.edu.jo

تاريخ القبول: 2025/ 12 /30

تاريخ الاستلام: 2025 /10/5

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من عشر دول عربية خلال الفترة (2013-2021)، أخذًا بالاعتبار الفروق بين مستويات الدخل. استُخدمت بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وتم تقدير ثلاثة نماذج قياسية: النموذج الأول لجميع الدول، والثاني للدول مرتفعة الدخل، والثالث للدول متوسطة الدخل. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في جميع النماذج، مما يدعم فرضية "تعطيل العجلة (Sand the Wheel)"، أي أن الفساد يعطل عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي. كما لوحظ أن تأثير الفساد كان أكبر في الدول مرتفعة الدخل مقارنة بالدول متوسطة الدخل. وتخلصت الدراسة إلى أهمية تعزيز الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: مؤشر مدركات الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول العربية.

* قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في العصر الحديث، إذ يسهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتحسين الإنتاجية. وعلى الرغم من هذه الأهمية، تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي شهدت تراجعاً ملحوظاً، من 7.7% عام 2011 إلى 6.3% عام 2021.

يرى العديد من الاقتصاديين أن الفساد يشكل عائقاً رئيساً أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ يؤثر سلباً على كفاءة الأسواق، ويزيد من تكاليف المعاملات، ويخلق بيئة من عدم اليقين للمستثمرين. وبذلك جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. وتكمن الأهمية الإضافية لهذه الدراسة في تحليلها للعلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمستويات الدخل، وهي زاوية تحليلية لم تحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة التي ركزت على المنطقة العربية.

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر مستوى الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وكيف يختلف هذا الأثر باختلاف مستويات الدخل بينها؟

منهجية الدراسة:

تغطي الدراسة عشر دول عربية خلال الفترة 2013-2021، تم اختيارها بناءً على اكتمال البيانات وتوفرها. تم تقسيم الدول إلى مجموعتين حسب تصنيف البنك الدولي للدخل:

- الدول مرتفعة الدخل: الإمارات، السعودية، عُمان، الكويت، البحرين.
- الدول متوسطة الدخل: الأردن، الجزائر، تونس، المغرب، مصر.

عملت الدراسة على تقدير أثر مستوى مؤشر مدركات الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2013-2021)، وتم استخدام بيانات سنوية لجميع المتغيرات وذلك من خلال النماذج التالية:

أولاً: بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي على الدول العربية ككل، تمت صياغة نموذج الانحدار

الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 CORR_{it} + \beta_2 RGDP_{it} + \beta_3 OPEN_{it} + \beta_4 EOSB_{it} + \beta_5 TLF_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (1)$$

إذ تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (ε) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج العام. ويمثل (FDI) صافي التدفقات الاستثمارية الواردة للدولة المضيفة، وهو المتغير التابع، فيما تمثل المتغيرات التفسيرية (مؤشر مدركات الفساد "CORR"، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "RGDP"، ودرجة الانفتاح التجاري "OPEN"، وسهولة بدء ممارسة الأعمال "EOSB"، ومجموع القوى العاملة "TLF").

ثانياً: بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي على الدول العربية حسب مستويات الدخل، تمت صياغة نموذجي الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية لمجموعتي الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 CORR_{it} + \beta_2 OPEN_{it} + \beta_3 TLF_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (2), (3)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (ε) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج. ويمثل (FDI) صافي التدفقات الاستثمارية الواردة للدولة المضيفة، وهو المتغير التابع، في حين ضم كل من النموذجين ثلاثة متغيرات تفسيرية فقط وهي: (مؤشر مدركات الفساد "CORR"، ودرجة الانفتاح التجاري "OPEN"، ومجموع القوى العاملة "TLF")؛ وذلك لانخفاض عدد الوحدات المقطعية وبالتالي حجم العينة عند تقسيم الدول العربية حسب مستويات الدخل.

الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه "استثمار يتضمن علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين من كيان مقيم في اقتصاد معين على مشروع مقيم في اقتصاد آخر، ويقضي أن يمارس المستثمر درجة كبيرة من التأثير في إدارة المشروع المقيم في الاقتصاد الأخر" (نقلا عن: المحتسب، 2009، ص317). ويعرفه صندوق النقد الدولي "بامتلاك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة" (نقلا عن: صندوق النقد العربي، 2017، ص9).

وتهدف الدول بشكل عام إلى تغطية نقص التمويل لديها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية. وتساعد الاستثمارات الأجنبية على دعم النمو الاقتصادي، إذ يُعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا والخبرات، والمهارات الذي بدوره يؤدي إلى رفع إنتاجية عناصر الإنتاج. ويلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في زيادة صادرات الدولة المضيفة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات من خلال التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها (Asafo-Adjei, 2007).

محددات الاستثمار الأجنبي:

حظيت العوامل المؤثرة في قرارات وخيارات المستثمر الأجنبي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وتناولت العديد من الدراسات التطبيقية محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسية. وأوضحت النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي تمت حول محددات الاستثمار الأجنبي أن بعض العوامل تؤدي دوراً مؤثراً وأساسياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعضها يمكن اعتباره من العوامل المساعدة والثانوية في جذب الاستثمارات (صندوق النقد العربي، 2017).

قدم داننغ (Dunning) عام 1988 إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي، وهي النظرية الانتقائية، وتعتبر هذه النظرية مزيج من ثلاث نظريات مختلفة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تعرف بنموذج OLI (FDI= Ownership+ Location+ Internationalization). ويوضح عامل الملكية (Ownership) مدى توافر مزايا

لملكية الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية، وقد يرتبط ذلك بمزايا تكنولوجية أو تنظيمية أو ضريبية. ويرتبط عامل الموقع (Location) بمزايا تنافسية مثل مزايا العمالة، والموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري، والبنية التحتية الأساسية، وغيرها من العوامل التي تجعل دولة معينة أكثر جاذبية من دولة أخرى. وينتج عامل ميزة التدويل أو الاستيعاب الداخلي (Internationalization) من التعامل مع عيوب الأسواق الخارجية مثل الفساد، وارتفاع تكاليف إتمام المعاملات الاقتصادية، وتعدد الإجراءات وغيرها (Asafo-Adjei, 2007) و(صندوق النقد العربي، 2017). وفيما يلي عرض موجز لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي.

حجم السوق:

يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يعتبر حجم السوق وإمكانية النفاذ إليه، والقدرة الشرائية للسكان من المعايير الرئيسة التي يستخدمها المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما، فكلما اتسع حجم السوق زادت فرصة استعادة المستثمرين من وفورات الحجم الكبيرة (Al Nasser, 2017). وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن العلاقة ما بين حجم السوق والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية، إذ قام (Al Nasser, 2017) بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي ومن ضمنها حجم السوق، لـ 19 دولة من دول أمريكا اللاتينية ودول آسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تبايناً في حجم الاستثمارات الأجنبية بسبب حجم السوق.

سهولة البدء بممارسة الأعمال:

تعمل الدول على التخفيف من الإجراءات اللازمة للبدء بممارسة الأعمال، الأمر الذي ينعكس على ما يعرف بمؤشر سهولة البدء بممارسة الأعمال الذي يتضمن عدة مؤشرات فرعية مثل: عدد إجراءات البدء بنشاط تجاري، والزمن اللازم لكل إجراء بالإضافة إلى تكلفة الإجراءات، واستخراج تراخيص البناء والكهرباء، واستخراج التصاريح اللازمة، والحد الأدنى لرأس المال المطلوب (تقرير الابتكار العالمي، 2021). وحسب دراسة (حامد، 2015) فإن تيسير الأعمال يعتبر من المحددات الرئيسة عند المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمارات.

القوى العاملة:

يميل المستثمرون إلى الاستثمار في الدول التي تتوفر فيها القوى العاملة، وتوصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية ما بين القوى العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر. إذ قام (Nguyen, 2020) بدراسة أثر القوى العاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة فيتنام، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين القوى العاملة والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية، وتستخدم العديد من البلدان في المراحل الأولى من التنمية وفترة القوى العاملة والموارد الطبيعية والعديد من سياسات التحفيز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (Nguyen, 2020).

الانفتاح التجاري:

تعد درجة الانفتاح التجاري من مؤشرات القطاع الخارجي التي تقيس أهمية التجارة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية. فقد عمل تحرير التجارة الدولية والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية على تسهيل عمليات انتقال رؤوس الأموال، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن لسياسات التجارة الدولية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق عدة، منها تخفيض الرسوم الجمركية، وبالتالي ارتفاع الصادرات والواردات للدولة المضيفة، مما يؤدي إلى تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي (لوهابي، 2015).

الدراسات السابقة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود اتجاهين متعارضين حول أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي. يتمثل الاتجاه الأول في نظرية "تعطيل العجلة" (Sand the Wheel) التي ترى أن الفساد يزيد من تكاليف المعاملات ويخلق بيئة غير مستقرة للمستثمرين، مما يحد من تدفقات الاستثمار. بينما يرى الاتجاه الثاني، المتمثل في نظرية "تسهيل العجلة" (Grease the Wheel)، أن الفساد قد يسهم في تسريع الإجراءات البيروقراطية وتجاوز المعوقات الإدارية. ولذلك حظي الموضوع باهتمام العديد من الاقتصاديين (السيد، 2017). إذ يؤدي الفساد إلى إضعاف الفعالية الاقتصادية، وهدر الموارد، مما يؤدي إلى توزيع غير عادل لها، وهروب المستثمرين المحليين للاستثمار بالخارج، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، وتدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار. وبينت دراسة (Mauro, 1997) أن حجم الفساد مرتبط سلباً بمستوى الاستثمار والنمو الاقتصادي، فكلما زاد الفساد قل الاستثمار وانخفض النمو الاقتصادي، إذ توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مؤشر مدركات الفساد من 6 إلى 8 درجات؛ يؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة 4%.

وقد كانت دراسة (Mauro, 1995) من أوائل الدراسات التي أظهرت الأثر السلبي للفساد على الاستثمار والنمو الاقتصادي. وحسب دراسة (Mauro, 1998) يؤدي الفساد إلى زيادة الاستثمار العام في المشاريع التي يمكن منها استخلاص رشاوي كبيرة، وليس على أساس المشاريع التي يتحقق منها عائد على المجتمع، إذ إن الفساد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في المشاريع التي لا تقيد المجتمع، وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي. كما يؤدي انتشار الرشوة بشكل كبير إلى تقليل إنتاجية الموظف، إذ يتجه الموظف للبحث بشتى الطرق لزيادة الدخل، وبالتالي تقل الإنتاجية. وكما يؤدي الفساد إلى تقليل تدفقات المعونة، إذ تركز العديد من الدول المانحة على منح الدول التي تعمل على مكافحة الفساد، وبالتالي تخفض الدول المانحة المعونات في الدول التي يكثر بها الفساد وبالتالي ينخفض النمو فيها (Mauro, 1997).

كما ويؤثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة قنوات، إذ يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف المعاملات التي يتحملها المستثمر الأجنبي، مما يقلل من حافزهم للاستثمار (Mauro, 1997). وعند زيادة الفساد ترتفع مخاوف المستثمرين وتزداد حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر، وهذا بدوره يولد مخاطر مرتبطة بفقدان الثقة، والسمعة الجيدة. ويؤدي الفساد إلى جعل البيئة الاقتصادية غير تنافسية بسبب منح بعض الشركات مزايا وحقوق تفضيلية لا تتوافر لشركات أخرى، مما يجعلها أكثر ربحية من غيرها، مما يؤدي إلى تشوهات في السوق، ويعرقل الاستثمار ويسبب هروب رؤوس الأموال (السيد، 2017) و(كناي، 2013).

وفي المقابل، وحسب دراسة (نادية، 2012) هنالك آراء داعية إلى التأقلم مع الفساد كونه يعمل على تسريع وتسهيل إجراءات المعاملات وبذلك يتغلب المستثمر الأجنبي على التكاليف المرتبطة بالتأجيل للمشاريع، وزيادة وقت إجراء المعاملة، إذ تزيد الرشاوي من سرعة كفاءة الموظف. كما يعتبر البعض أن الرشوة الصغيرة ما هي إلا فاتورة صغيرة؛ لتسريع الإجراءات الإدارية، مما يجعل العجلة تدور، ويقلل الجهد والوقت من خلال تسريع عملية اتخاذ القرار (السيد، 2017) و(كناي، 2013). وبحسب دراسة (الجمل، 2019، ص19) "أن الرشاوي تزيد من سرعة كفاءة الموظف الحكومي في اتخاذ القرارات خاصة في حالة الفساد الصغير، بالتالي يساهم الفساد في هذه الحالة بتحقيق أفضل النتائج من خلال تخفيف أثر التشوّهات الناتجة عن السياسات الحكومية السيئة". وحسب (الجمل، 2014)، فإنه لم يكن يُلتفت إلى مثل هذه الكتابات والآراء، ولم تلقَ الكثير من الاهتمام إلى أن ظهر ما يسمى "بالمعجزة الآسيوية"، وظهور بلاد حققت معدلات نمو اقتصادية غير مسبوق، رغم انتشار الفساد فيها مثل: أندونيسيا والفلبين وتايلاند.

وقد أوضح العديد من الباحثين بأن العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية، إذ أشار (Egger and Winner, 2005) إلى وجود علاقة إيجابية بين الفساد والاستثمار الأجنبي في بعض السياقات، وذلك في دراسة طبقت على 73 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1995 - 1999). وكما توصلت دراسة (Hines, 2015) إلى أن الأنشطة التجارية الأمريكية قد تراجعت بشكل حاد، بعد إقرار نص لتشريع سن عقوبات ضريبية وحتى أحكام بالسجن للمديرين التنفيذيين الذين يدفعون رشاوي غير قانونية. كما توصلت كل من دراسة (Subset and Bellows, 2013)، و(Muostafa, 2021) إلى دعم نظرية اليد المساعدة، وأن العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية.

مؤشرات الفساد:

اختلف الباحثون والمنظمات والمؤسسات حول تحديد تعريف شامل ودقيق للفساد؛ لتتنوع أشكاله وتعدد أنواعه. فمفهوم الفساد حسب تعريف (منظمة الشفافية الدولية، 2022) يعرف بأنه "استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (نقلاً عن: هيئة مكافحة الفساد، 2022)، ويعرفه صندوق النقد الدولي بأنه "استغلال الوظيفة العامة للحصول على مكاسب خاصة" (صندوق النقد الدولي، 2017)، وأما (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، 2022) فقد عرفت الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية"، وأما (بطران، 2024، ص 8) فقد عرف الفساد على أنه "ذلك السلوك الذي يسلكه الموظف سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص، ويؤدي إلى وقوع ضرر عام أو خاص، ويخل ولا يتماشى مع واجبات ومقتضيات وأخلاق وظيفته عن عمد، بغرض تحقيق منفعة سواء كانت شخصية أو للغير وسواء كانت مادية أو معنوية".

فخلال عام 1995، تم نشر أول مؤشر لقياس الفساد "مؤشر مدركات الفساد" الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية. وفي عام 1999، تم نشر مؤشر دافعي الرشوة، وهو مؤشر يقيس واقع الفساد الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات. وفي عام 2001، قامت منظمة الشفافية الدولية بإصدار تقرير الفساد العالمي. وفي عام 2003، قامت منظمة الشفافية الدولية بنشر مؤشر باروميتر الفساد العالمي، وهو عبارة عن استطلاع رأي يتم على عينة كبيرة من الجمهور الذين يواجهون الفساد في جميع أنحاء العالم. ويعد مؤشر مدركات الفساد (Corruption perception Index-CPI) التصنيف الأكثر استعمالاً لقياس الفساد على مستوى العالم، كونه يغطي أطول فترة زمنية ممكنة، وكون أغلب الدراسات السابقة قد استخدمته كمؤشر لقياس مستوى الفساد،

وبالتالي فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر مدركات الفساد؛ لتقدير أثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية.

ومؤشر مدركات الفساد هو مؤشر تجميعي مركب يعتمد بناء درجته على 13 نوعاً من مصادر البيانات، وتعتمد درجة كل دولة على ثلاثة مصادر للبيانات على الأقل، وتتراوح درجاته ما بين درجة 0 ودرجة 100. وتشير الدرجة الأقرب إلى الصفر إلى الدول الأكثر فساداً، في حين تشير الدرجة الأقرب إلى المئة إلى الدول الأكثر نزاهة (تقرير مؤشر مدركات الفساد، 2020). ويتميز المؤشر بخصائص عديدة تجعل منه مؤشراً قيماً للحوكمة، إذ يغطي نطاقاً جغرافياً عالمياً ويضم 180 دولة. وحسب (تقرير مؤشر مدركات الفساد، 2020) شمل مؤشر مدركات الفساد العديد من جوانب الفساد، منها: الرشوة، واختلاس المال العام، وانتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة؛ لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد، وفرض آليات فعالة؛ لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.

واقع مؤشر مدركات الفساد ومستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية:

يعتبر مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية من المؤشرات الرائدة في قياس مستوى الفساد في القطاع العام، إذ يتم تقييم الدول وترتيبها؛ من الدول الأقل فساداً إلى الدول الأكثر فساداً. ويوضح الجدول رقم (1) التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد في الدول العربية ضمن عينة الدراسة. ويرسم مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 صورة قاتمة عن حالة الفساد في الدول العربية، إذ احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً في مكافحة الفساد، في حين كانت قيمة هذا المؤشر هي الأدنى في كل من الجزائر ومصر.

الجدول رقم (1): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية (عينة الدراسة) حسب مستويات الدخل خلال فترة الدراسة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	69	26	70	26	70	23	71	21	69
السعودية	46	63	49	55	49	58	51	53	52
عمان	47	61	45	64	44	52	56	54	52
الكويت	43	69	44	67	39	41	40	42	43
البحرين	48	57	49	55	36	36	42	42	42

المجموعة الثانية: الدول ذات الدخل المتوسط																		
58	49	60	49	60	48	58	49	59	48	57	48	45	53	55	49	66	45	الأردن
117	33	104	36	106	35	105	35	112	33	108	34	88	36	100	36	94	36	البحرين
70	44	69	44	74	43	73	43	74	42	75	41	76	38	79	40	77	41	تونس
87	39	86	40	80	41	73	43	81	40	90	37	88	36	80	39	91	37	المغرب
117	33	117	33	106	35	105	35	117	32	108	34	88	36	94	37	114	32	مصر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (منظمة الشفافية الدولية، 2013-2021).

ومن جهة أخرى فقد اتسم صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للبلدان العربية بالتذبذب خلال العقود الثلاثة الماضية كما يوضح الجدول رقم (2)، ففي حين بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة (1990-2020) ما يزيد عن 909.3 مليار دولار، وبمتوسط 29.3 مليار سنوياً، إلا أنه من الملاحظ أنه قد شهد تذبذباً واضحاً، إذ بلغ بالمتوسط 4.2 مليار دولار خلال الفترة (1991-2000)، بينما ارتفع إلى ما يقارب 49 مليار دولار خلال الفترة (2001-2010)، ليعود للتراجع خلال الفترة (2011-2020) إلى ما يقارب 37.4 مليار دولار (تقرير مناخ الاستثمار، 2021).

وقد شهدت أرصدة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية تراجعاً بنهاية عام 2020، إذ بلغت 908.6 مليار دولار مقارنة 912.3 مليار دولار عام 2019. كما استحوذت ثلاث دول عربية وهي (السعودية، الإمارات، مصر) على نحو 58% من أرصدة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية (تقرير مناخ الاستثمار، 2021).

وقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً عام 2021 في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة لها ما يقارب 20.667 مليار دولار، واحتلت السعودية المركز الثاني، إذ بلغ حجم صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها ما يقارب 19.286 مليار دولار، في حين احتلت الكويت آخر القائمة من حيث قدرتها على جذب استثمارات أجنبية، إذ بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها خلال عام 2021 ما يقارب (0.198) مليار دولار. ويبين الشكلين رقم (1) و(2) التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعتي الدول العربية ذات الدخل المرتفع والمتوسط على التوالي.

الجدول رقم (2): صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية (عينة الدراسة)

خلال الفترة (2013 - 2021) - بالمليون دولار

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المجموعة الأولى: الدول ذات الدخل المرتفع									
الإمارات	9765	11072	8551	9605	10354	10385	17875	19884	20667
السعودية	8865	8012	8141	7453	1419	4247	4563	5399	19286
عمان	1612	1286	-2172	2265	2917	5941	4377	2860	3619
الكويت	1434	486	285	292	113	-21	516	-630	198
البحرين	3728	1519	65	243	519	111	1501	1007	1766
المجموعة الثانية: الدول ذات الدخل المتوسط									
الأردن	1947	2178	1600	1553	2030	955	730	718	622
الجزائر	1692	1502	-538	1638	1230	1466	1381	1127	870
تونس	1059	1025	971	623	811	989	810	592	660
المغرب	3361	3525	3253	2153	2680	3544	1721	1763	2153
مصر	4192	4612	6925	8107	7409	8141	9010	5852	5122

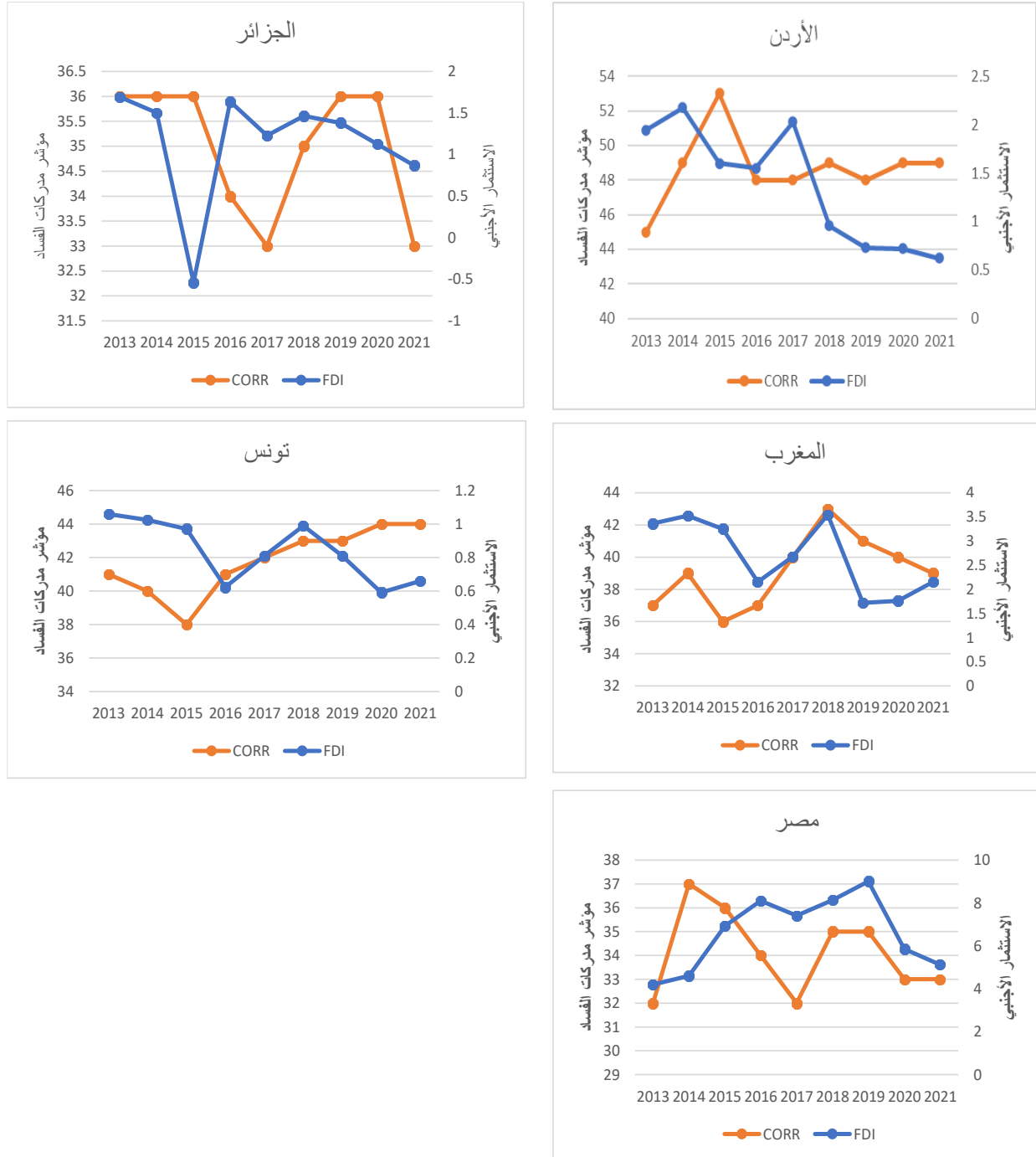
المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على (UNCTAD، 2013-2021)

شكل (1): التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ذات الدخل المرتفع



المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل (2): التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ذات الدخل المتوسط



المصدر: من إعداد الباحثين

التقدير القياسي:

تم في هذه الدراسة تقدير ثلاثة نماذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بهدف تحليل أثر مستويات الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الدول العربية خلال الفترة (2013-2021)، وذلك باستخدام أسلوب التأثيرات العشوائية (Random Effects). وقد تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات: النموذج الأول شمل جميع الدول العربية في العينة، بينما تم التقدير لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في النموذج الثاني، واقتصر النموذج الثالث على مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، وبما يتيح إمكانية مقارنة النتائج حسب مستويات الدخل.

النموذج العام:

بههدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ككل، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 CORR_{it} + \beta_2 RGDP_{it} + \beta_3 OPEN_{it} + \beta_4 EOSB_{it} + \beta_5 TLF_{it} + U_{it} \dots \dots (1)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (U) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج العام.

متغيرات النموذج:**المتغير التابع:**

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدولة المضيفة (المتغير التابع) (Foreign Direct Investment). تشير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدول المضيفة إلى أي تحويلات مالية ترد من الخارج، سواء تم تحويلها بصورة نقدية، أو عينية أو كلاهما، ويقوم بها مستثمرون غير مقيمين في الاقتصاد (مزهود، 2017). المتغيرات التفسيرية:

CORR: مؤشر مدركات الفساد (المتغير المستقل الرئيس) (Corruption Perceptions Index).

يعرف مؤشر مدركات الفساد بأنه مؤشر تجميعي مركب يعتمد بناؤه على 13 نوعاً من مصادر البيانات، بحيث تتكون درجة كل دولة من مجموعة تركيبية لثلاثة مصادر على الأقل، تتراوح درجاتها ما بين 0 درجة و100 درجة، وتشير الدرجة الأقرب للصفر إلى الدول الأكثر فساداً، في حين تشير الدول الأقرب إلى المئة للدول الأكثر نزاهة (تقرير مؤشر مدركات الفساد، 2020).

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الدولة المضيفة (Real Gross Domestic Product).

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بإجمالي القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما، في فترة زمنية محددة، مُعبّراً عنها بأسعار الأساس لمراعاة آثار التضخم أو الانكماش، وتم الحصول على البيانات من خلال البنك الدولي.

OPEN: درجة الانفتاح التجاري (Openness).

تعتبر درجة الانفتاح التجاري عن مدى إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل أو تخفض حركة تدفق السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ويتم حساب المؤشر من خلال مجموع قيمة التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويشير انخفاض النسبة على أن البلد منغلق تجارياً، وكلما زادت النسبة دلّ على أن البلد منفتح تجارياً، وتم الحصول على البيانات من خلال البنك الدولي.

EOSB: مؤشر سهولة بدء ممارسة الأعمال (Easy of Starting Business).

يعرف مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بأنه مؤشر تجميعي يتكون من عدد من المؤشرات الفرعية التي تتعلق بالأنظمة التجارية، وحماية حقوق الملكية، وهو مؤشر يمنح لكل دولة درجة تبدأ من 0 إلى 100، فكلما كانت قيمة الدرجة قريبة من 100 فإنّ هذا يعني أن البيئة التنظيمية للدولة أكثر ملاءمة لبدء وتشغيل شركة، وتم الحصول على البيانات من خلال تقارير مؤشر الابتكار العالمي.

TLF: مجموع القوى العاملة (Total Labor Force).

تشير إلى عدد العمال الذين يعملون حالياً، بالإضافة إلى عدد الأشخاص العاطلين، والذين يبحثون عن عمل، وتم الحصول على البيانات من خلال موقع البنك الدولي.

الاختبارات القياسية التشخيصية لنموذج الدراسة:

اختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity test)

تم إجراء فحص الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor VIF)، وقد بينت النتائج أن قيمة VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من 10، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة، كما هو موضح أدناه في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج اختبار Variance Inflation Factor للنموذج العام

جميع الدول	
VIF	المتغير
4.063899	CORR
3.471367	RGDP
2.916473	OPEN
1.421441	EOSB
3.900131	TLF

اختبار هاوسمن (Hausman test)

تم إجراء هذا الاختبار لتحديد أي من نماذج التأثيرات (Random or Fixed effect) هو الأنسب لتقدير نموذج الدراسة، والجدول رقم (4) أدناه يوضح بأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول رقم (4): نتائج اختبار هاوسمن للتأثيرات العشوائية للنموذج العام

جميع الدول	
0.5349	Probability
Random effects	Effect

نتائج تقدير النموذج العام على مستوى جميع الدول العربية

تم تقدير أثر مستوى الفساد والمتغيرات التفسيرية الأخرى على مستوى صافي الاستثمار الأجنبي، على مستوى جميع الدول، باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)، وضمت العينة عشر دول عربية للفترة (2013 - 2021). وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (5) أدناه:

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج العام لجميع الدول العربية

جميع الدول			
Random Effects (EGLS)			
Prob	t-Statistic	Coefficient	المتغيرات
0.0000	-6.847457	-21.04310	المقطع
0.0000	4.519496	0.228269	CORR
0.0153	2.474927	0.005980	RGDP
0.0093	2.649191	0.029068	OPEN
0.0288	2.224498	0.095583	EOSB
0.0000	4.714664	288.6443	TLF
FDI= -21.04310+			
0.228269CORR+0.005980RGDP+0.029068OPEN+0.095583EOSB+288.6443TLF			
Obs	F- statistic	Adjust R-square	R – square
90	51.61388	0.739819	0.754436
4.559682	(0.0000)	3.723846	Mean dependent var
	S.D dependent var		

تبين نتائج التقدير على مستوى جميع الدول أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية (75.4%). وأظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. وتشير نتائج التقدير بأنه كل ما ارتفعت درجة مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة " تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، وعليه فإن مستويات الفساد تؤثر بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي، في حين تؤثر المتغيرات التفسيرية الأخرى إيجابياً على مستوى الاستثمار الأجنبي، وقد كان الأثر الأكبر لمجموع القوى العاملة ويليها مؤشر مدركات الفساد. وفيما يلي تفصيل لنتائج التقدير:

(1) أثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي:

تشير النتائج إلى أن مستوى الفساد يؤثر عكسياً على مستوى الاستثمار الأجنبي، إذ يؤدي ارتفاع مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة " إلى تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، إذ يُعتبر الفساد من المعوقات الأساسية أمام جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وبما يتفق مع فرضية اليد المعوقة. فارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى زيادة درجة عدم اليقين والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، وارتفاع تكاليف المعاملات نتيجة المدفوعات غير الرسمية والرشاوي مما يرفع التكلفة الإجمالية للاستثمار، بالإضافة إلى أن ارتفاع مستويات الفساد يؤثر سلباً على جودة البنية التحتية وكفاءة تخصيص

الموارد العامة، فيعكس ذلك على أداء بيئة الأعمال ويضعف من قدرتها على استقطاب الاستثمارات، ويؤدي ذلك إلى جعل البيئة الاقتصادية غير تنافسية، مما يولد بدوره مخاطر مرتبطة بفقدان الثقة، والسمعة الجيدة، وبالتالي فقدان ثقة المستثمر الأجنبي وهروب رؤوس الأموال. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة (طير وآخرون، 2019) التي أجريت على عشر دول عربية، والتي توصلت إلى أن الفساد يرتبط مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بعلاقة عكسية. وأيضاً هذه النتائج متوافقة مع دراسة (الجمال، 2019) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار الأجنبي. كما جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة (Trued, 2018)، التي أجريت على 49 دولة متقدمة لقياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار الأجنبي.

(2) أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستثمار الأجنبي:

تم التعبير عن حجم السوق من خلال الناتج المحلي الإجمالي، إذ يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر. وبذلك كلما كبر حجم السوق شجع ذلك على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. وبحسب النظرية الانتقائية (إحدى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي) فإنه لا بد من أن تتوفر في الدولة المضيفة مزايا مكانية ومنها كبر حجم السوق (محمد، 2010). وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراستي (الجمال، 2019) و (السيد، 2017) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي.

(3) أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي:

يعبر الانفتاح التجاري عن إزالة أو تخفيض القيود التجارية وضمان حرية التجارة الخارجية، وبالتالي كلما قلت القيود التجارية وزادت حرية التجارة الخارجية نجحت الدولة في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل أكبر، إذ تعتبر التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر عنصرين مكملين لبعضهما. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراستي (السيد، 2017) و (طير وآخرون، 2019) اللتين توصلتا إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

(4) أثر سهولة بدء ممارسة الأعمال على الاستثمار الأجنبي:

تعتبر سهولة ممارسة الأعمال من الأساسيات لجذب الاستثمار الأجنبي، بمثابة الأرض المناسبة التي يتوجب على البلد تهيئتها لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وتنقسم بيئة الأعمال إلى بعدين وهما: عامل الوقت الذي يعتبر مهماً جداً بالنسبة للمستثمر، وعامل الكم الذي يتعلق بعدد الإجراءات. وجاءت النتيجة لتؤكد بأن التقليل من التعقيدات وتسهيل عملية البدء بالمشاريع للمستثمرين الأجانب ينعكس إيجاباً على مستوى الاستثمارات الأجنبية.

(5) أثر مجموع القوى العاملة على الاستثمار الأجنبي:

تشير النتائج بأن العلاقة بين مجموع القوى العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية، إذ يؤدي ارتفاع مجموع القوى العاملة إلى تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، فتوافر القوى العاملة يعتبر عاملاً مهماً لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، إذ يميل المستثمرون إلى الاستثمار في الدول التي تتوافر فيها القوى العاملة.

مقارنة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي حسب مستويات الدخل:

بهدف إجراء مقارنة لأثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي بين الدول العربية، تم تصنيف الدول العربية إلى مجموعتين؛ وذلك حسب مستويات الدخل وهي (الإمارات، والسعودية، وعمان، والكويت، والبحرين) من مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع، و(الأردن، والجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر) من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، وضمت كل مجموعة خمس دول عربية للفترة (2013 - 2021). إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي هو المتغير التابع، في حين ضم كل نموذج ثلاثة متغيرات تفسيرية فقط؛ وهي: مؤشر مدركات الفساد، والانفتاح التجاري، ومجموع القوى العاملة، وذلك لانخفاض عدد الوحدات المقطعية وبالتالي حجم العينة المقدر عند تقسيم الدول العربية حسب مستويات الدخل.

تقدير أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المرتفع

بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المرتفع، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 CORR_{it} + \beta_2 OPEN_{it} + \beta_3 TLF_{it} + U_{it} \dots \dots (2)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (U) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج الثاني.

متغيرات النموذج:

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدولة المضيفة (المتغير التابع) (Foreign Direct Investment).
والمتغيرات التفسيرية:

CORR: مؤشر مدركات الفساد (المتغير المستقل الرئيسي) (Corruption Perceptions Index).

OPEN: درجة الانفتاح (Openness).

TLF: مجموع القوى العاملة (Total Labor Force).

الاختبارات القياسية التشخيصية لنموذج الدراسة:

اختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity test)

بينت النتائج أن قيمة VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من 10، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين

متغيرات الدراسة. كما هو موضح أدناه في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): نتائج اختبار Variance Inflation Factor لنموذج الدول ذات الدخل المرتفع

الدول العربية ذات الدخل المرتفع	
VIF	المتغير
2.308298	CORR
2.499804	OPEN
2.180458	TLF

اختبار هاوسمن (Hausman test)

الجدول رقم (7) أدناه يوضح بأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. جدول رقم (7): نتائج اختبار هاوسمن للتأثيرات العشوائية لنموذج الدول ذات الدخل المرتفع

الدول العربية ذات الدخل المرتفع	
0.6495	Probability
Random effects	Effect

نتائج تقدير أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي على مستوى الدول العربية ذات الدخل المرتفع تم تقدير أثر مستوى الفساد والمتغيرات التفسيرية الأخرى على مستوى الاستثمار الأجنبي، على مستوى الدول العربية ذات الدخل المرتفع، باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)، وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (8) أدناه.

جدول رقم (8): نتائج تقدير الدول ذات الدخل المرتفع

الدول العربية ذات الدخل المرتفع			
Random Effects (EGLS)			
Prob	t-Statistic	Coefficient	المتغيرات
0.0000	-6.610425	-16.46804	المقطع
0.0001	4.477924	0.324100	CORR
0.2681	1.122651	0.021939	OPEN
0.0044	3.017488	464.3475	TLF
FDI = -16.46804 + 0.324100CORR + 0.021939OPEN + 464.3475TLF			
Obs	F- statistic	Adjust R-square	R – square
45	33.28956	0.687652	0.708949
5.804226	S.D dependent var	4.919535	Mean dependent var

تبين نتائج التقدير على مستوى الدول العربية ذات الدخل المرتفع أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية (70.9%). وقد أظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1% باستثناء مؤشر الانفتاح التجاري، ويشير التقدير بأنه كلما ارتفعت درجة مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة " كلما تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، وعليه فإن العلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي هي علاقة عكسية في مجموعة الدول العربية ذات الدخل المرتفع، وجاءت هذه النتائج ماثلة للعلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي على مستوى جميع الدول العربية، في حين تؤثر القوى العاملة إيجابياً على مستوى الاستثمار الأجنبي، وقد كان الأثر الأكبر لمجموع القوى العاملة ويليه مؤشر مدركات الفساد. بينما أظهرت النتائج عدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري، وحسب

(لوهابي، 2015) يؤدي زيادة مستوى الانفتاح التجاري وتحرير التجارة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير، إلا أن واقع الحال أن المدخلات المحلية وعناصر الإنتاج في الدول العربية ذات الدخل المرتفع مكلفة نوعاً ما، فبالتالي تقل أهمية الانفتاح التجاري في جذب الاستثمار الأجنبي في مجموعة هذه الدول.

تقدير أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المتوسط:

بههدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المتوسط، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 CORR_{it} + \beta_2 OPEN_{it} + \beta_3 TLF_{it} + U_{it} \dots \dots (3)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (U) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج الثاني.

متغيرات النموذج:

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدولة المضيفة (المتغير التابع) (Foreign Direct Investment).
والمتغيرات التفسيرية:

CORR: مؤشر مدركات الفساد (المتغير المستقل الرئيسي) (Corruption Perceptions Index).

OPEN: درجة الانفتاح (Openness).

TLF: مجموع القوى العاملة (Total Labor Force).

الاختبارات القياسية التشخيصية لنموذج الدراسة:

اختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity test)

بينت النتائج أن قيمة VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من 10، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة. كما هو موضح أدناه في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9): نتائج اختبار Variance Inflation Factor للدول ذات الدخل المتوسط

الدول العربية ذات الدخل المتوسط	
VIF	المتغير
2.573116	CORR
4.253651	OPEN
4.567736	TLF

اختبار هاوسمن (Hausman test)

الجدول رقم (10) أدناه يوضح بأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول رقم (10): نتائج اختبار هاوسمن للتأثيرات العشوائية للدول ذات الدخل المتوسط

الدول العربية ذات الدخل المتوسط	
0.0704	Probability
Random effects	Effect

نتائج تقدير أثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي على مستوى الدول العربية ذات الدخل المتوسط
تم تقدير أثر مستوى الفساد والمتغيرات التفسيرية الأخرى على مستوى الاستثمار الأجنبي على مستوى الدول العربية ذات
الدخل المتوسط، باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect). وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (11) أدناه.

جدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج الدول ذات الدخل المتوسط

الدول العربية ذات الدخل المتوسط			
Random Effects (EGLS)			
Prob	t-Statistic	Coefficient	المتغيرات
0.0000	-5.203753	-10.03859	المقطع
0.0019	3.323111	0.134386	CORR
0.0021	3.281358	0.040718	OPEN
0.0000	11.32894	361.7574	TLF
FDI= -10.03859+0.134386CORR+0.040718OPEN+361.7574TLF			
Obs	F- statistic	Adjust R-square	R – square
45	72.14962	0.829092	0.840745
2.332495	S.D dependent var	2.528156	Mean dependent var

تبين نتائج التقدير على مستوى الدول العربية ذات الدخل المتوسط أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية (84.07%). وقد أظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وتشير نتائج التقدير بأنه كلما ارتفعت درجة مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة "، كلما تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، وعليه فإن العلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المتوسط هي علاقة عكسية، وجاءت هذه النتائج مماثلة للعلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي في جميع الدول العربية، في حين تؤثر المتغيرات التفسيرية الأخرى إيجابياً على مستوى الاستثمار الأجنبي، وقد كان الأثر الأكبر لمجموع القوى العاملة ويليها مؤشر مدركات الفساد.

تشير النتائج إلى أن أثر الفساد سلبي على مستوى الاستثمار الأجنبي في كلا النموذجين، إلا أن هناك تبايناً في حجم معلمة مؤشر مدركات الفساد، إذ كان هذا التأثير أكبر في الدول العربية ذات الدخل المرتفع. ويمكن القول بأن الدول العربية ذات الدخل المرتفع لديها حساسية أعلى تجاه مستويات الفساد، كونها تمتلك قدرات مالية كبيرة وتستقطب استثمارات ضخمة ونوعية تعتمد على بيئة شفافة ومستقرة، ولذلك يكون المستثمرون في هذه الدول أكثر حساسية لأي ارتفاع في مستوى الفساد، إذ يعدّ الفساد تهديداً لاستقرار العقود والمشاريع طويلة الأجل. أما الدول العربية ذات الدخل المتوسط، فهي تسعى لجذب الاستثمارات عبر مزايا أخرى مثل انخفاض تكاليف العمالة، وتوفير القوى العاملة، والانفتاح التجاري، وهذا يعني أن المستثمرين في هذه الدول قد يقبلون بمستويات أعلى نسبياً حسب مؤشر الفساد طالما أن هناك مزايا اقتصادية تعوّض المخاطر، مثل حجم السوق أو فرص التوسع التجاري.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول التأثير السلبي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ توصي الدراسة بما يلي:

1. تعزيز الشفافية من خلال تطبيق أنظمة الحوكمة الرقمية في الخدمات الحكومية لتقليل التفاعل البشري المباشر والحد من فرص الفساد.
2. تمكين هيئات مكافحة الفساد ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بدور أكثر فعالية.
3. تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل المتطلبات لبدء النشاط الاستثماري.
4. دراسة تجارب الدول العربية الأفضل أداءً في مكافحة الفساد مثل دولة الإمارات والاستفادة منها.
5. تعزيز التعاون الإقليمي من خلال إنشاء منصة عربية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الفساد.

المراجع العربية

بطران، أحمد، "أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية للفترة من (2003 الى 2022)", مجلة

البحوث الإدارية، المجلد 42، العدد1، 2024.

البنك الدولي (2020)، تصنيفات البنك الدولي للبلدان حسب مستويات الدخل، متوفر على الرابط: <https://worldbank>

الجمال، إسراء، "أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن دراسة قياسية للفترة 1995-2017"، رسالة ماجستير،

جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2019.

الجمال، هشام، "الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوطني"،

مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30، العدد 2، 2014، ص526-619.

حامد، هيثم، "محددات الاستثمار الأجنبي في مصر في ظل التغيرات السياسية دراسة تحليلية للفترة 2011-2015"، نوفمبر،

2015. متوفر على الرابط: <https://papers.ssrn.com>.

السيد، جيهان، "الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقه على مصر"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد1،

2017، ص 85-122.

صندوق النقد الدولي (2017)، التصدي للفساد بسلاح الوضوح، متوفر على الرابط: www.imf.org.

صندوق النقد العربي (2017)، محددات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، الإمارات.

صندوق النقد العربي (2017)، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات

الاستثمار، الإمارات.

طير، عبد الحق وريمي، عقبة وغريب، بولرياح، "أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية

باستخدام نماذج بانل للفترة (2003-2016)", مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2019، ص107-125.

كناي، نور، "آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني - سبل الوقاية والعلاج"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر،

2013.

لوهابي، اسامة، "دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي دراسة مقارنة (الجزائر - الأردن)"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2015.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2021)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

المحتسب، بثينة، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990-2006)"، دراسات- مجلة العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، 2009، ص 316-331.

محمد، إبراهيم، "تأثر حجم السوق ومعدل نموه على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين مصر وتركيا والصين"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 2010، ص 987-1038.

مزهود، هاجر، "الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2017، ص 276-290.

نادية، حسان، "آثار الفساد على الاستثمار الخاص"، المجلة النقدية، 2012، ص 401-425.

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد (2022)، تعريف الفساد، متوفر على الرابط: <https://jiacc.gov.jo>.

References

- Asafo-Adjel, A. (2007), **Foreign Direct Investment and its Important to the economy of south Africa**. Unpublished master dissertation, university of south africa, south Africa.
- AL Nasser, O. (2007). The Determinants of U.S Foreign Direct Investment: Does the region matter?. **Global Economic Review**,36(1), 37 -51.
- Egger, P & Winner, H. (2005). Evidence on Corruption as an incentive for foreign direct investment. **European journal of political economy**, 28, 932-952.
- Hines, J. (1995). **Forbidden Payment: Foreign Bribery and American Business after 1977**. Working paper, Harvard University.
- Maruro, P. (1995). Corruption and Growth. **Quarterly journal of economics**, 681-712.
- Maruro, P. (1997). Why Worry About corruption. **International Monetary fund, Economic issues** 6.
- Maruro, P. (1998). Corruption and composition of government expenditure. **Journal of public Economics**, 69, 263-279.
- moustafa, E. (2021). The Relationship between Perceived Corruption and FDI: A longitudinal study in the context of Egypt. **Transnational Corporation**, 28, 97-129.
- Nguyen, c. (2020). Labor Force and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Vietnam. **Journal of Asian Finance, Economic, business**, 8(1), 103-112.
- Transparency International Organization (2022), what is corruption, Retrieved form <https://www.transparency.org>.
- Transparency International Organization (2022), our story, Retrieved from [transparency. Our-story](https://www.transparency.org/our-story).
- Transparency International Organization (2020), Methodology, Retrieved from <https://www.transparency.org/en/cpi/2020>.
- Subasat, T. & Bellos, S. (2013). Corruption and foreign direct investment in Latin America; A panel gravity model approach. **Journal of management and sustainability**, 3(4), 151-156.
- Tured, S. (2018). The Effect of Corruption and Country Risk on FDI inflows: Empirical Evidence from developing countries. **International Journal of Economic and Administrative Studies**, 21, 151-172.
- World Intellectual Property Organization. (2021), Global Innovation Index: Tracking innovation through the COVID-19 crisis, Retrieved from <https://www.wipo.int>